

بنك الاستثمار الفلسطيني

الدولة:	الضفة الغربية وقطاع غزة
رقم المشروع:	57016
قطاع الأعمال:	المؤسسات المالية
التصنيف البيئي:	المؤسسات المالية
التاريخ المستهدف للموافقة	17 نيسان 2026
الحالة الراهنة للمشروع:	بانتظار الموافقة النهائية
تاريخ الإفصاح عن وثيقة ملخص المشروع:	2 ابريل 2026

وصف المشروع

توفير حزمة تمويل بقيمة 2.0 مليون يورو (2.3 مليون دولار أمريكي) لصالح بنك الاستثمار الفلسطيني ، لدعم إعادة الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تقودها النساء في الضفة الغربية.

وسيصاحب التمويل تغطية مخاطر الخسارة الأولى (FLRC) بنسبة 20% بتمويل من الاتحاد الأوروبي من خلال مبادرته للشمول المالي لدول جنوب وشرق المتوسط (Neighbourhood Investment Facility - SEMED Financial Inclusion Programme). و سيشمل التمويل أيضا مساعدة فنية لدعم بنك الاستثمار الفلسطيني في تطوير ممارساته في إقراض مشاريع النساء ممولة من الاتحاد الأوروبي (EU) من خلال برنامج النمو المستدام للجميع EU-EBRD Sustainable Growth4All Program.

أهداف المشروع

سيمكن هذا المشروع بنك الاستثمار الفلسطيني من توسيع الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تقودها النساء، وهي فئة تواجه نقص في توفر الخدمات المالية، خصوصاً في ظل الظروف الصعبة الحالية في الضفة الغربية. وسيقتصر التمويل ضمن هذا القرض على الضفة الغربية فقط.

الأثر الانتقالي

(80)

يُتَوَقَّع أن ينشأ أثر التحول من خلال خصائص "الشمول" و"التنافسية"، وذلك عبر تعزيز الشمول المالي للنساء صاحبات الأعمال وتوسيع نطاق الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر المملوكة للنساء في الضفة الغربية.

معلومات العميل

بنك الاستثمار الفلسطيني ("PIB") هو بنك تجاري عام متوسط الحجم، أسس في عام 1994 في الضفة الغربية وقطاع غزة. يقع مقره الرئيسي في مدينة البيرة، ويعمل فيه أكثر من 330 موظفًا، ويقدم خدماته لقاعدة عملاء متنوعة تشمل الأفراد والشركات والقطاع العام، من خلال شبكة تضم 21 فرعًا ومكتبًا في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.

التمويل المقدم من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

2.0 مليون يورو

إجمالي كلفة المشروع

2.0 مليون يورو

الملخص البيئي والاجتماعي

تصنيف FI (ESP 2024)

يعدّ بنك الاستثمار الفلسطيني عميلًا جديدًا لبنك EBRD. وستدعم المشاريع الفرعية المؤهلة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي يُرَجَّح أن تكون منخفضة المخاطر بيئيًا واجتماعيًا، ووفقًا لبيان سياسة برنامج المرأة في الأعمال. وترتبط المخاطر البيئية والاجتماعية الأساسية بقدرة العميل على تنفيذ نظام إدارة البيئة والضمانات الاجتماعية (ESMS). وقد تم إجراء العناية الواجبة البيئية والاجتماعية من خلال مراجعة استبيان البيئة والضمانات الاجتماعية الذي أكمله العميل.

وقد حدّدت العناية الواجبة وجود فجوات في الالتزام، ولا سيما فيما يتعلق بمتطلبات البيئة والضمانات الاجتماعية رقم 2 و9، وسيتم التعامل معها عبر إجراءات متفق عليها مع العميل، تُوثق ضمن خطة إدارة البيئة والضمانات الاجتماعية (ESMP)، وتدمج كجهود بيئية واجتماعية ضمن اتفاقية التمويل.

ومن المتوقع أن يقوم العميل بتطوير نظام إدارة البيئة والضمانات الاجتماعية الخاص به لتقييم وإدارة ومراقبة المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية بفعالية، بالإضافة إلى تطوير سياسة للموارد البشرية، وآلية تظلمات داخلية، وإجراءات للصحة والسلامة المهنية، بما يتماشى مع متطلبات البيئة والضمانات الاجتماعية رقم 2 و4 و9 وفق سياسة البيئة والضمانات الاجتماعية (2024). ويشمل ذلك الالتزام بقائمة الاستثناءات البيئية والاجتماعية للبنك، والامتثال للإرشادات ذات الصلة الموجهة للمؤسسات المالية. كما يجب على المقترضين الفرعيين الممولين من خلال العميل الالتزام بالقوانين الوطنية البيئية والاجتماعية والصحية والسلامة والعمالية السارية. وسيقوم بنك الاستثمار الفلسطيني بتقديم تقارير سنوية إلى بنك EBRD حول البيئة والضمانات الاجتماعية، تتضمن تفاصيل حول تنفيذ نظام الإدارة، والامتثال لمتطلبات البنك، ونتائج تصنيف المشاريع الفرعية، وأي حوادث بيئية أو اجتماعية جوهرية.

كما يُطلب من بنك الاستثمار الفلسطيني الإفصاح العلني عن معلومات حول نظام إدارة البيئة والضمانات الاجتماعية لديه، وفقاً لسياسة البيئة والضمانات الاجتماعية لعام 2024.

التعاون الفني

سُرافق القرضَ برنامجٌ مساعدٌ تقنيٌّ مُصمَّم خصيصاً لدعم بنك الاستثمار الفلسطيني ("PIB") في تطوير استراتيجيته للإقراض الموجه للنساء، والتمويل من برنامج النمو المستدام للجميع التابع للاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EU-EBRD Sustainable Growth4All). كما سَتُقدَّم أيضاً مساعدةٌ تقنيةٌ لإعداد العناية القانونية الواجبة ضمن إطار هذا القرض، والممولة من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للضفة الغربية وقطاع غزة.

الأثر الانتقالي الإضافي

من المرجح أن ينعكس الأثر الانتقالي الإضافي من خلال واحدة أو أكثر من المجالات التالية: (1) هيكلية التمويل، حيث يقدّم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أداة تمويلية كبيرة الحجم تسدّ فجوة التمويل لدى بنك الاستثمار الفلسطيني وتوفر آجال استحقاق تتجاوز متوسط السوق؛ و (2) المعرفة والابتكار وبناء القدرات، إذ يقدّم البنك الأوروبي مواد مساعدة تقنية تساهم في تحقيق أهداف المشروع في الوقت المناسب، بما في ذلك دعم بنك الاستثمار الفلسطيني في تطوير وإطلاق منتجات مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تقودها النساء.

بيانات الاتصال بالشركة

السيد فايز عباهرة، المدير المالي

البريد الإلكتروني: FAbakra@pibc.ps

الهاتف: 0097222943500

صندوق بريد 3675، رام الله، الضفة الغربية وقطاع غزة

فهم أثر الانتقال

يتوفر المزيد من المعلومات حول نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقياس أثر الانتقال، في [هذا الرابط](#).

فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل.

للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف الفرص المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال بـ:

الهاتف: +44 20 7338 7168 البريد الإلكتروني: projectenquiries@ebrd.com

للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة [صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#):

الهاتف: +44 20 7338 6794 البريد الإلكتروني: procurement@ebrd.com

الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عند طريق استخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

السياسة البيئية والاجتماعية

تُحدد [السياسة البيئية والاجتماعية](#) ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئياً". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكاماً محددة للعملاء للامتثال للمتطلبات

المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتظلم لتلقي وتسهيل حل مخاوف وتظلمات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعمليات والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.

يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في [السياسة البيئية والاجتماعية](#).

النزاهة والامتثال

يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة النافية للجهالة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب مكتب كبير مسؤولي الامتثال دوراً رئيسياً في هذه الجهود الوقائية، وتساعد أيضاً في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار.

إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضاً عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب عن طريق البريد الإلكتروني إلى compliance@ebrd.com إلى كبير مسؤولي الامتثال. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.

سياسة الوصول إلى المعلومات

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وعي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز النفاذ في 1 يناير 2020. يرجى زيارة صفحة [سياسة الوصول إلى المعلومات](#) لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع الويب الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام [نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#) (باللغة الإنجليزية).

آلية المساءلة المستقلة للمشاريع (IPAM)

إذا لم تنجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تقوم آلية المساءلة المستقلة للمشاريع بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تتسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل [لسياسته البيئية والاجتماعية](#) أو الأحكام الخاصة بالمشروع في [سياسة الوصول إلى المعلومات](#) الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب [آلية المساءلة المستقلة للمشاريع](#) للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الآلية ومهمتها، أو كيفية [تقديم طلب للمراجعة](#)، أو الاتصال بالآلية عن طريق البريد الإلكتروني ipam@ebrd.com للحصول على الإرشادات والمزيد من المعلومات حول الآلية وكيفية تقديم طلب.